الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

قسم: اللغة العربية وآدابها
التخصص: دراسات لغوية

معنى الجملة المنفيّة عند عبد القاهر الجرجاني

مذكرة لنيل شهادة الليسانس في اللّغة والأدب العربي

إعداد الطالب:
❖ عزالدين شحيمة

إشراف الأستاذ:
حسين بوشنب

السنة الجامعيّة 2015/2014

مقدمة

ممَّا لا شكَّ فيه أن هناك صلة وثيقة بين النَّحو والبلاغة في دراسة وتحليل الجملة العربيَّة بنوعيها الاسميَّة والفعليَّة، حيث اهتمَّ النحاة والبلاغيون بدراسة الجملة وبحثوا في صياغتها وتركيبها، والمعاني الناتجة عن التَّركيب الَّتي هي عليه من حذف،وذكر، وإثبات، واستفهام، ونفي، وقد اقتصرنا في بحثنا هذا على معنى الجملة المنفيَّة عند عبد القاهر الجرجاني.

وتكمن أهميَّة هذا البحث في كون المعنى يكتسي مكانة كبيرة في النَّحو والبلاغة العربيَّين، وكذا مدى دقَّة اللغة العربيَّة في التَّعبير عن المعاني، وتوليدها.

وتعود دوافع اختياري لهذا الموضوع لعدَّة أسباب منها، سبب ذاتي ويتمثَّل في الرَّغبة في انجاز بحث متميّز، وبسبب متعلّق بالموضوع وهو قلَّة الدّراسات الَّتي اهتمَّت بالنَّفي خاصَّة من الجانب البلاغي، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع لم تتم معالجته من قبل، فكان الهدف من دراستي هو الإجابة عن التَّساؤلات التَّالية:

- ما مفهوم الجملة المنفيَّة؟ وهل يدخل النَّفي على الجملة الاسميَّة أم الفعليَّة؟
- ما هو معنى الجملة المنفيَّة عند عبد القاهر الجرجاني؟

وللإجابة عن هذه التَّساؤلات قسَّمت هذا البحث إلى فصلين، تسبقهما مقدّمة وتتبعهما خاتمة فيها أهم نتائج البحث.

فالفصل الأوَّل خصَّصته لتحديد المفاهيم من مفهوم المعنى، ومفهوم الجملة المنفيَّة، يليها تحديد لأدوات النَّفي الخاصَّة بنفي الجملة الاسميَّة، وأدوات النَّفي الخاصَّة بنفي الجملة الفعليَّة، وكذا الأدوات المشتركة في نفيها للجملتين الاسميَّة والفعليَّة، وفي نهاية هذا الفصل ملخَّص لأهم النّقاط الواردة فيه.

أمَّا الفصل الثَّاني فتطرقت فيه لمعاني الجملة المنفيَّة عند عبد القاهر الجرجاني و قسمته إلى ثلاثة عناوين:

أولا: الاستفهام الدَّال على النَّفي، ثانيا الخبر المثبت وجواز دلالته على النَّفي، وأخيرا أثر التَّقديم و التَّأخير في معاني الجملة المنفيَّة.

واعتمدت في بحثي على المنهج الإستقرائي لأنه الأنسب للكشف عن الاختلاف بين معنى الجملة النَّحوي و معناها البلاغي.

وقد تنوَّعت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في انجاز هذا البحث من أهمّها: المفصَّل في صنعة الإعراب للزَّمخشري،وشرح المفصَّل لابن يعيش، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.

أما عن الصُّعوبات التي واجهتني خلال انجاز هذا البحث، فهي قلَّة المصادر والمراجع التي تتناول الجملة المنفيَّة، خاصَّة من النَّاحية البلاغيَّة.

وفي الأخير، أتقدَّم بالشُّكر إلى كل من مدَّني بيد المساعدة، وأخصُّ بالذّكر الأستاذ المشرف * بوشنب حسين*.

تمهيد

من المفروغ منه أنَّ الخبر عبارة عن الكلام الَّذي يحتمل التَّصديق أو التَّكذيب وهو ينقسم إلى قسمين إثبات ونفي، بيد أن الدّراسات التي تناولت الخبر قد قصرت اهتمامها على الإثبات دون النَّفي.

يقول عبد القاهر الجرجاني متحدّثا عن الإثبات والنَّفي باعتبار أن كلًّا منهما خبر:" وكذلك النَّفي يقتضي منفيًّا ومنفيًّا عنه، فإذا قلت: ما ضرب زيد، ما زيد ضارب فقد نفيت الضَّرب عن زيد وأخرجته من أن يكون فعلا له فلمَّا كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنَّفي بهما... فكان ذلك الشَّيئان المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل... وإذا رمت الفائدة أن تحصل بك من الاسم الواحد أو الفعل وحده، صرت كأنك تطلب أن يكون الشَّيء الواحد مثبتا له، ومنفيًّا عنه، وذلك محال"[1]

يشير عبد القاهر الجرجاني في هذا النَّص إلى عنصرين في أسلوب النَّفي هما المبتدأ والخبر رلكنا الجملة الاسميَّة، والفعل والفاعل ركنا الجملة الفعليَّة فالمثبت أو المنفي هو الخبر والفعل ويقال لكل منهما مسند، والمثبت له أو المنفي عنه هو المبتدأ والفاعل، ويقال لكل منهما مسند إليه.

ويضيف الجرجاني أن الإثبات والنَّفي أسلوب لا تكتمل فائدته الدَّلالية بركن واحد هو الخبر أو المبتدأ في الجملة الاسميَّة، والفعل أو الفاعل في الجملة الفعليّة.

فالنَّفي معنى من المعاني التي تؤدَّى ببعض الأدوات شأنه في ذلك شأن الاستفهام والإثبات « فالمتكلّم يوجه جملة إلى السَّامع، هذه الجملة إما أن تكون لطلب القيام بعمل معيَّن، أو الإخبار السَّامع شيئا ما »[2] والجدير بالذّكر أن الجملة العربيَّة

[1]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة دار إحياء، العلوم، بيروت، لبنان، ط:2، 1997، ص454.

[2]- عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في علم المعاني، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص 66.

هي محل دراسة كل من علمي النَّحو والمعاني، فالنَّحو يهتم بالسَّلامة اللُّغوية وصحَّة التَّركيب، وعلم المعاني يعني بما وراء هذه السَّلامة، وهذه الصَحة من المعاني الخفيَّة،والكشف في الدَّور الفعَّال الَّذي يقوم به السّياق، حيث يقول الدكتور محمود أحمد نحلة في هذا الصدد:" فالحقُّ أن دراسة الجملة العربيَّة هي موضوع العلمين جميعا... على أنه ليس من بأس في أن يكون لدراسة الجملة العربيَّة علمان، أحدهما يعنى بصحَّة التَّركيب النَّحوي، والآخر يحفل بما وراء هذه الصّحة من مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وما تدُّل عليه القرائن من معاني جديدة تفهم من السّياق، بقطع النظر عن أن يكون الأول منهما منتميا إلى الدَّرس النَّحوي والآخر إلى الدَّرس البلاغي"[3].

[3]- محمود أحمد نحلة، علم المعاني، دار العلوم العربية للطباعة والنشر،ط:1، بيروت، لبنان، 1990، ص26.

الفصل الأول

الجملة المنفية ومعانيها

1- تحديد المفـاهيم.

1-1- مفهوم المعنى.

1-2- مفهوم الجملة.

1-3- مفهوم النّفي.

1-4- مفهوم الجملة المنفية.

2- أدوات النّفــي.

2-1- الأدوات الخاصّة بنفي الجملة الاسمية.

2-2- الأدوات الخاصّة بنفي الجملة الفعليّة.

2-3- الأدوات المشتركة في نفيها للجملتين الاسميّة والفعليّة.

1-تحديد المفاهيم:

1-1- مفهوم المعنى:

أ- لغـــة:

ورد تعريف المعنى في معجم لسان العرب لابن منظور على النَّحو التَّالي ومعنى كلّ شيء محنته و حاله التي يصير إليها أمره وروى الأزهري عن أحمد بن يحي قال: المعنى والتَّفسير والتَّأويل واحد، وعنيت بالقول كذا، أردت، ومعنى كل كلام و معناته و معنيَّته: مقصده، والاسم العناء. يقال عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناه كلامه، وفي معنيّ كلامه"[1].

ب- اصطلاحا:

أما تعريف المعنى في الاصطلاح فقد عرف في اصطلاح البيانيّين كمايلي:" هو التَّعبير باللَّفظ عمَّا يتصوَّره الذّهن، أو هو الصّورة الذّهنية من حيث تقصد من اللَّفظ" [2].

- يعرف الرَّازي (ت 606 هـ) المعنى بقوله:" المعنى اسم للصُّورة الذهنيَّة لا للموجودات الخارجيَّة، لأن المعنى عبارة عن الشَّيء الذي عناه العاني وقصده القاصد[3].

فالمعنى حسب الرازي هو التصور الذي يتابدر إلى الذهن بمجرد سماع أي إسم،وليس المقصود به الأشياء كما هي موجودة في الواقع،أي الأشياء المادية.

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، عنا، دار صادر، بيروت، ص316.

[2] - فيصل حسين طحمير العلي، البلاغة الميسرة في المعني والبيان والبديع، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 29.

[3]- الرازي، مفاتيح الغيب، مكتب التوثيق والدراسات في الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1992، 35/1.

- كما ورد تعريف المعاني في كتاب التعريفات للجرجاني في قوله: هي الصّورة الذهنيَّة من حيث إنَّه وضع بإزائها الألفاظ[1].
- وما يلاحظ هو أن هناك شبه اتّفاق بين العلماء على تعريف المعنى بأنَّه هو التَّصور الحاصل في الذهن عن الأشياء الموجودة في العالم الخارجي[2].

2- مفهوم الجملة:

أ- لغـة:

و" الجملة: واحدة الجمل، والجملة جماعة الشَّيء، وأجمل الشَّيء جمعه عن تفرقة; وأجمل له الحساب كذلك. والجملة جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره. يقال: أجملت له الحساب والكلام; قال الله تعالى: { لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ القُرْآن جُمْلَة وَاحِدَةً} . وقد أجملت له الحساب إذا رددته إلى الجملة"[3].

ب- اصطلاحا:

إذا ما نظرنا إلى مفهوم الجملة عند النُّحاة نجد أنَّهم اختلفوا في تعريفاتهم لها ونذكر من بين هذه التَّعاريف:

- ابن جنّي(392هـ): أطلق مصطلح الجملة على الكلام، ولم يفرّق بينهما فقد طابق بين المصطلحين في قوله:" أما الكلام لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الابياري، العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1405 هـ، ص 281.

[2]- الشبكة العنكبوتية منتدى ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

[3]- ابن منظور العرب، مادة جمل، دار صادر، بيروت، ص203.

وهو الَّذي يسمّيه النَّحويون الجمل نحو: زيد أخوك، قام محمد، ضرب سعيد وفي الدَّار أبوك، فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه وخبيت تمرّه معناه فهو كلام"[1].

- جلال الدّين السّيوطي (ت911 ه): فرَّق بين مصطلحي الجملة والكلام حيث قال:" والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلّم عليه، وقيل السَّامع، وقيل هما والأصح اشترط القصد، وإفادة ما يجهل لاتّحاد النَّاطق، والجملة عنده هي ترادف الكلام والأصح أعم، لعدم شرط الإفادة [2]".

3- مفهوم النَّفي:

أ- لغــة:

" نفي: نفى الشَّيء ينفي نفيا: تنحى، ونفيته أنا نفيا; قال الأزهري: ومن هذا يقال نفى شعر فلان ينفي إذا ثار واشعانَّ. ومعنى نفى ههنا أي ثار وذهب وشعث وتساقط، والسَّيل ينفي الغثاء: يحمله ويدفعه. يقال: نفيت الرّجل وغيره أنفيه نفيا إذا طردته، ونفى الشَّيء نفيا: جحده، ونفت الرّيح التراب نفيًا ونُفْيَانًا: أطارته. والنَّفي: ما نفته الحوافر من الحصى وغيره في السَّير. أبو زيد: النّفية والنّفوة وهما الاسم لنفي الشَّيء إذا نفيته[3]. فهي إذن تفيد معنى الطَّرح والإخراج، والرَّمي جانبا.

كان فيما يتعلق بمفهوم النفي في اللغة وهو كما تم التطرق إليه يعني،الإزاحة عن الطريق و الرمي جانبا، أما المفهوم الإصطلاحي فلا يبتعد كثيرا عن هذا المعنى كما سيأتي.

---

[1]- ابن جني، الخصائص، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1952، ص17.

[2]- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، دار البحوث العلمية، الكويت، 1975، ص29.

[3]- ابن منظور، لسان العرب، مادة نفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ص 329-330.

ب- اصطلاحا:

النَّفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول وهو أسلوب نقض وإنكار، يستخدم لدفع ما يتردَّد في ذهن المخاطب، وهو كثير الدَّوران على الألسن[1] " والنَّفي باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلّم إلى إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السَّامع إلى ذلك الحكم عن طريق غير مباشر من المقابلة أو ذكر الضّد، أو بتعبير يسود في مجتمع ما فيقترن بضدّ الإيجاب والإثبات"[2].

ج- مفهوم الجملة المنفيَّة:

يقوم الدكتور حماسة في تعريفه للجملة المنفيَّة: "وبذلك يمكن تعريف الجملة المنفيَّة، إذا كان الاعتماد على الصّيغة والمعنى معا بأنَّها ما تصدَّرتها أداة نفي لنفي ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه"[3].

عناصر الجملة المنفيَّة:

تتكون الجملة المنفيَّة في اللّغة العربية من عنصري الإسناد وهما المسند والمسند إليه، إضافة إلى أدوات النَّفي.

---

[1]- زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية المنفية في شعر المتنبي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ص03.

[2]- جمال محمد النحال، أساليب النفي والتوكيد في شعر رثاء شهداء الأقصى، رسالة ماجيستير في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص12.

[3]- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003، ص281.

يقول الأستاذ صالح بلعيد:" الإسناد هو ذلك الرَّبط المعنوي بين طرفي الجملة حيث يقع أحدهما على معنى الآخر، وتكون الكلمة مسنودا إليها حصول الشَّيء أو عدم حصوله، أو مطلوبا حصوله: نام الصَّبي/ معلم لم يسافر/ ارحل يا علي. ويتركَّب الإسناد من مسند ومسند إليه، وهما اللَّذان يشكّلان المركَّب الإسنادي"[1] فعمليَّة الإسناد يتقاسمها طرفان أساسيان هما:

أ- المسنــد:

« ويسمّى المحكوم به أو المخبر به »[2]« وله مواضع أهمّها: الفعل التَّام نحو: عاد أخي من الكليّة، واسم الفعل نحو: شَتَّان الجِدُّ والإهمال، وخير المبتدأ أو ما أصله خبر المبتدأ مثل قائم من قلوبنا: زَيْدٌ قائِمٌ، كَانَ زيد قائماً، إنّ زيداً قائِمٌ "[3].

ب- المسند إليه:

" وهو ما يُتَحَدَّث عنه، فيحكم عليه أو يخبر عنه "[4] "وله مواضع أهمّها: فاعل الفعل التّام وشبهه مثل:" جَاءَ زَيْدٌ الكريم أبُوهُ "، ونائب الفاعل للفعل المبني للمجهول وشبهه مثل:" أُكْرِمَ زَيْدٌ المحمود خُلُقُه" والمبتدأ نحو: زيدٌ، من قولك زيد مجتهد، وما أصله المبتدأ كاسم كان واسم إنَّ مثل: المطر، من قولك: كان المَطرُ غزيراً، إنَّ المَطَرَ غزيرُ "[5].

---

[1]- صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة للطباعة و النشرو التوزيع، بوزريعة، الجزائر، ص24.

[2]- فيصل حسين طحيمر العالي، البلاغة الميسرة في المعاني والبيان والبديع، ص63.

[3]- محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية، علم المعاني، ص51.

[4]- فيصل حسين طحيمر العلي،البلاغة الميسرة في المعاني و البيان و البديع، ص62.

[5]- محمود أحمد نحلة، علم المعاني، ص51.

هذا فيما يخص طرفي الإسناد في الجملة العربيّة المثبتة، أمّا في حالة النّفي فإنَّ الجملة بنوعيها الاسميَّة والفعليّة تدخل عليها إحدى أدوات النَّفي فتقيّد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه، ورغم اشتراك هذه الأدوات في الوظيفة إلاَّ أنَّ لكلٍّ منها خصوصيَّة، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني:" وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كلّ واحد منها بخصوصيَّة في ذلك المعنى، فيضع كل من ذلك فيما يترجَّح بين أن يكون وأن لا يكون، وبإذا فيما علم أنّه كائن "[1].

2- أدوات النَّفي:

أدوات النّفي من الأدوات التي تدخل على الكلام التَّام أو الجملة المفيدة، لإفادة معنى جديد لم يَكن في الجملة من قبل أن تدخل عليها أداة النَّفي وهذا المعنى هو النَّفي.

ويمكن تقسيم أدوات النّفي إلى ثلاثة أقسام وذلك حسب نوع الجملة، فهناك أدوات خاصّة بنفي الجملة الاسميَّة، وأدوات خاصّة ينفي الجملة الفعليَّة، وأخرى تشترك في نفيها للجملتين الاسميّة والفعليّة، وذلك على النّحو التّالي:

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق سعيد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع،ط1، 2001، ص151.

2-1- الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الاسميَّة:

- **ليـس:**

وهي الأداة الوحيدة الّتي تختصّ بنفي الجملة الاسميَّة، ورد فـي المفصّل:" وليس " معناه نفي مضمون الجملة في الحال، وتقول: لَيْسَ زَيْدٌ قائِماً الآن، ولا تقول: لَيْسَ زَيْدٌ قائِماً غداً "[1].

فالزمخشري يرى أنَّ " ليس" تدخل على الجملة الاسميّة، فتنفي مضمونها في الحال، وهو نفس الرّأي الذي ذهب إليه ابن يعيش، حيث يقول:" اعلم أنَّ "ليس" فعل يدخل على جملة ابتدائيَّة، فينفيها في الحال وذلك إذا قلت: زَيْدٌ قائِمٌ، ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: ليْسَ زَيْدٌ قائِماً، فقد نفيت هذا المعنى "[2].

وهناك من ذهب إلى أنَّ " ليس" ليست مقصورة على نفي ما في الحال فقط وإنَّما قد تتعدَّى ذلك للدَّلالة على نفي ما في الماضي، والدلالة على نفي ما في الاستقبال، والدلالة على النفي المستمر، وذلك إذا قيِّدت، وفي هذا الخصوص يقول الدكتور السامرائي:" وتدخل على الجملة الاسميّة فتنفيها فتكون لنفي الحال عند الإطلاق نحو: ليْسَ أخوكَ حاضراً، أي الآن وإن قُيِّدت كانت بحسب ذلك القيد، فقد تكون للمضي نحو ليسَ أخي قد سافر أمس، وقد تكون للاستقبال وذلك نحو قولك: ليسُ ذاهباً إليه غداً.

[1]- الزمخشري، المفصّل في صيغة الإعراب، دار مكتب الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص355.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص 366/4.

قال تعالى،{ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم }، وقد تكون للاستمرار و ذلك كقوله تعالى:"{ وأنَّ الله لَيْسَ بْظَلاَّمٍ للعَبِيدِ}، وقد تكون للحقيقة غير مقيَّدة بزمن وذلك نحو قوله تعالى:{ وَلَيْسَ الذَكَرُ كالأُنْثَى}"[1].

ممَّا تقدَّم يتَّضح أن (ليس) تكون لنفي الحال إذا كانت مطلقة، وتكون لنفي غيره إذا قيِّدت كنفي الماضي والمستقبل، لكن في أغلب الحالات تكون لنفي ما في الحال، وهو ما أدّى ببعضهم إلى القول أن (ليس) تقتصر على نفي ما في الحال فقط.

2-2- الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الفعليَّة:

بعد التطرّق إلى الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الاسميّة، سنتناول الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الفعليّة، وهي كالآتي:

1- لَــمْ:

قال ابن يعيش:" فأمَّا (لم) فقال سيبويه، هو لنفي فعل يريد أنه موضوع لنفي الماضي فإذا قال القائل: قَامَ زَيْدٌ، كان نفيه: لَمْ يَقُمْ، وهو يدخل على لفظ المضارع ومعناه الماضي ... دخلت على لفظ المضارع ونقلت معناه إلى الماضي وهو الأظهر، لأنَّ الغَّالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ نفسها فقالوا: قلبت معناه إلى الماضي منفيا، ولذلك يصحّ اقتران الزَّمان الماضي به فنقول، لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أمس، كما نقول: مَا قَامَ زَيْدٌ أمس"[2].

[1]- فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 2003، 163/4.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 35/5.

فأداة النَّفي (لم) تدخل على الفعل المضارع، فتنفي ثبوت النّسبة بين المسند والمسند إليه، وتقلب زمن الفعل المضارع الذي يدلّ على الحال أو الاستقبال إلى زمن الماضي.

يقول أحمد ماهر البقري:" (لم) حرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعل فتقول أنت: لم يفعل ... ألا ترى أنَّه يحسن أن تقول: لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ أمس ولفظ (أمس) لا يتَّصل إلاَّ بالفعل الماضي، ولو لا دخول (لم) على الفعل المستقبل لما ساغ هذا الكلام، لأنه لا يحسن أن تقول: يَخْرُجُ زَيْدٌ أمس"[1].

فالفعل المضارع عند دخول أداة النَّفي (لم) عليه، يظلُّ مضارعاً من حيث اللّفظ، ولكنَّه من حيث المعنى يصير ماضِيًا، وبهذا يكون معنى المثال الذي سبق ذكره: لَمْ يَخْرُجْ زَيْدُ أمس، أنَّنا أخبرنا بعدم خروج زيد، وذلك باستعمال فعل مضارع.

2- لمَّـا:

" وهو حرف مفتوح اللاَّم، مضعّف الميم يختصّ بالمضارع فيجزمه، ويقلبه ماضِياً كـ "(لم)"[2]. ومنه نستنتج أنَّ أداة النفي (لمَّا) تشبه (لم) كونها تدخل على الفعل المضارع، فتنفيه وتقلب زمنه الدّال على الحال أو الاستقبال للدلالة على الماضي، وهو نفس العمل الذي تقوم به (لم).

وفي هذا الشأن يقول احمد ماهر البقري:" وأمَّا (لمَّا) فهي لنفي فعل من قال: لقد فعل، فتقول أنت: لمَّا يفعل ... ألا ترى أنه يحسن أن تقول: لمَّا يَخْرُجْ زَيْدُ أمس،

[1]- أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، إسكندرية، 1989،ص104.

[2]- ابن هشام، مغني اللَّبيب، دار الطلائع، القاهرة، 293/1.

ولفظ (أمس) لا يتصل إلاَّ بالفعل الماضي، ولو لا دخول (لمَّا) على الفعل المستقبل لما ساغ هذا الكلام، لأنه لا يحسن أن تقول: يخرُجُ زَيْدُ أمس"[1].

3- لــن:

" وهو حرف مفتوح اللاَّم ساكن النّون، وهو حرف نصب ونفي واستقبال"[2]

أي أنَّ أداة النفي (لن) تدخل على الفعل المضارع فتنصبه وتنفيه وتجعل دلالته الزمنيَّة تقتصر على المستقبل، (فلن) تفيد النَّفي في المستقبل.

كما أنَّ (لن) تفيد التأكيد يقول الزَّمخشري:" و "لن" لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل تقول: لاَ أَبْرَحُ اليَوْمَ مَكَانِي، فإذا وكّدت وشدَّدت قلت: لَنْ أَبْرَحَ اليَوْمَ مَكَانِي، قال الله تعالى:{ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ } وقال تعالى:{ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَى يَأْذَنَ لِي أَبِي }"[3].

فحسب الزَّمخشري فإنَّ النَّفي بـ (لن) أكثر تأكيداً من النَّفي بـ (لا) الدَّاخلة على الفعل المضارع، فـ (لن) تنفي المستقبل نفياً مُؤَكَّداً، وفي توضيح ما ذهب إليه الزَّمخشري يقول صاحب "شرح المفصَّل":" أعلم أنَّ لن معناها النَّفي وهي موضوعة لنفي المستقبل، وهي أبلغ في نفيِه من (لا) لأنَّ (لا) تنفي (يفعل) إذا أُريد به المستقبل و (لن) تنفي فعلا مستقبلا قد دخل عليه السِّين وسوف وتقع جواباً لقول القائل " سَيَقُومُ

[1]- أحمد ماهر البقري، أساليب النَّفي في القرآن، ص104.

[2]- ابن هشام، مغني اللَّبيب، 298/1.

[3]- الزمخشري، المفصَّل في صنعة الإعراب، ص407.

زَيْدٌ " و " سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ "، والسِّين وسوف تفيدان التَّنفيس في الزَّمان، فلذلك يَقَعُ نفيه على التأبيد وطول المدَّة نحو قوله تعالى:{ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ }"[1].

من خلال حديثنا عن أدوات النَّفي الخاصّة بنفي الجملة الفعلية نستنتج أن هذه الأدوات عبارة عن ثلاثة حروف هي (لم، لمَّا، لن)، وأنَّ النَّفي بكلَّ أداة منها يختلف في دلالته الزمنيَّة من أداةٍ لأخرى.

2-3- الأدوات المشتركة في نفيها للجملتين الاسميَّة والفعليَّة:

بعد أن تحدَّثنا فيما سبق عن الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الاسميّة والأدوات الخاصّة بنفي الجملة الفعليّة كلاًّ على حدى، سنتحدّث عن نوع ثالث من أدوات النَّفي أَلاَ وهي الأدوات المشتركة في نفيها للجملتين الاسميّة والفعليّة وهي (ما، لا، إنْ)، وسنتطرّق إليها مرّتين، مرّة في نفيها للجملة الاسميّة، ومرّة في نفيها للجملة الفعليّة، وذلك على النّحو التالي:

1- الأدوات المشتركة في نفي الجملة الاسميّة:

أ- مـــا:

"(ما)" حرف نفي أو غل في الشَّبه بـ (ليس)،... لاختصاصها بنفي الحال "[2] وهي أداة تتميّز بتعدّد المعاني، فقد تكون موصولة ومصدريّة واستفهاميَّة وتعجبيَّة وشرطية ونافية لأنّ " المبنى الصَّرفي الواحد صالح لأن يعبّر عن أكثر من معنى واحد

[1]- ابن يعيش، شرح المفصَّل،37/5.

[2]- أحمد ماهر البقري،أساليب النفي في القرآن، ص83.

ما دام غير متحقّق بعلامةٍ ما في سياق، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصًّا في معنى واحد بعينه تحدِّده القرائن اللَّفظيّة والمعنويّة والحالية على السّواء "[1].

فالأداة (ما) لها مبنى صرفي واحد، ومعاني كثيرة، لكن الذي يهمُّنا هو (ما) الدالة على النّفي، وقد ذهب ابن يعيش إلى الموازنة بين (ما) و (ليس) حيث يقول:" و "ما" هذه وإن كانت مشبَّهة بـ "ليس" وتعمل عملها فهي أضعف عملاً منها، لأنَّ " ليس " فعل و "ما " حرف، ولذلك من الضّعف إذا قدّم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو قولك: مَا قَامَ زَيْدٌ، وَمَا مُسِيء من أَعْتَبَ، وَمَا زَيْدٌ إلاَّ قائِمٌ، قال تعالى:{ وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ } وأمَّا " ليس " فإنَّها تعمل على كلّ حال "[2].

ممّا تقدَّم تخلص إلى أنَّ ثمَّة وجوهًا من الإ تِّفاق وأخرى من الاختلاف بين "ما " و "ليس ".

ب- لا:

" هي كذلك مثل "ما " من الأدوات التي تحتمل أكثر من معنى وهي خارج السّياق، فمن المعاني التي تحتملها: النَّهي والعطف والدّعاء والنَّفي، ومن الوجوه التي تفيد فيها النَّفي: أن تكون عاملة عمل إنْ، وذلك إذا أُريد بها نفي الجنس على سبيل التَّنصيص، وتسمّى حينئذ تبرئة، وإنَّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافِضاً نحو: لاَ صَاحِبَ جُودٍ مَمْقوتٍ ... أو رافِعاً نحو: لاَ حَسَناً فِعْلُهُ مَذْمُومٌ، أو ناصِباً نَحْوَ: لاَ طَالعاً جَبَلاً حَاضِرٌ "[3].

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص163.

[2]- ابن يعيش،شرح المفصَّل، 268/1.

[3]- ابن هشام،مغني اللَّبيب، 253/1-254.

من خلال هذا القول نخلص إلى أنَّ أداة النّفي (لا) تأتي عاملة عمل (إنْ) إذاَ أُريدَ بها نفي الجنس، وهناك من ذهب إلى القول أنَّ (لا) العاملة عمل (إنْ) تختلف عن (لا) العاملة عمل (ليس)، وفي هذا الصّدد يقول أين هشام: " إذا قيل "لاَ رَجُلَ في الدّارِ " بالفتح تعيّن كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل إمرأة، وإن قيل بالرّفع تعيَّن كونها عاملة عمل "ليس"، وامتنع أن تكون مهملة وإلاَّ تكرّرت كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس وأن تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الأوّل بل امرأة وعلى الثاني بَلْ رَجُلاَن، أو رجال، وغلط كثير من النَّاس فزعموا أن العاملة عمل "ليس" لا تكون إلاَّ نافية للوحدة لا غير "[1].

إنَّ ما يمكن استنتاجه من كلام ابن هشام هو أنَّ (لا) التي تعمل عمل (إنْ) تختص بنفي الجنس في حين أن (لا) التي تعمل عمل (ليس) تكون لنفي الجنس، كما تكون لنفي الوحدة.

ج- إِنْ:

" حرف نفي يدخل على الجملة الاسمية ... ولا نكاد نجد فرقاً بين (إنْ) و (ما) إذ هما لنفي ما في الحال غالباً، وتقع بعدهما جملة الابتداء (أي الاسمية) فيعملان عمل ليس في بعض الأساليب "[2].

ممّا سبق يتبين أنَّ " إنْ " تدخل على الجملة الاسميّة فتنفي ما في الحال فهي تشبه (ما) النافية في العمل، إلاّ أنّ هناك من ذهب إلى القول أنّ (إِنْ) أقوى تأكيداً في الدلالة على النَّفي من (ما) وفي هذا الشّأن يقول الدكتور السّاَمرائي: والذي يبدوا أنَّها أكد من (ما) في النفي، كما تستعمل كثيرا في الإنكار،و قال تعالى على لسان

[1]- ابن هشام،مغني اللَّبيب، 256/1.

[2]- أحمد ماهر البقري،أساليب النَّفي في القرآن، ص89.

النِّسوة في يوسف عليه السّلام:[مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هذا إلا ملك كريم) فنفى مرَّة بـ(ما) ،ومرَّة بـ(إن)... وقال { قالوا ما أنتم إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَانُ مِنْ شَيءٍ إِنْ أَنْتُمْ إلاَّ تَكْذِبُونَ }، فإنَّ نفي الثاني أَقْوَى فَجَاءَ بِهِ بـ " إِنْ " وإنَّ الأوَّل إثبات للبشريَّة وهم بشر لا شكَّ في ذلك فجاء به بـ " ما " والثاني إثبات الكذب للرُّسل عليهم السَّلام، وإنكار أن يكونوا صادقين وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء بـه بـ " إِنْ "[1].

إن ما نستشفُّه من هذا القول هو أنَّ " إِنْ " و " ما " تفيدان النّفي إلاَّ أنَّ " إِنْ " أقوى في الدلالة على النفي من " ما " لذلك فالمتكلِّم يستعمل " إِنْ " عندما يكون بحاجة إلى إثبات دفع أمر والإِدِّعاء بغيره.

2- الأدوات المشتركة في نفي الجملة الفعليّة:

لقد ذكرنا فيما سبق أنَّ الأدوات (ما، لا، إِنْ) تشترك في نفي الجملتين الاسميّة، والفعلية وبعد أن تحدَّثنا عن نفيها للجملة الاسمية، سنتناولها الآن في نفيها للجملة الفعليَّة.

أ- مـا:

جاء في المفصّل " فـ "ما " لنفي الحال في قولك: ما يفعل ... ولنفي الماضي المقرّب من الحال في قولك: ما فعل. قال سيبويه: أمّا " ما " فهي نفي لقول القائل، هو يفعل إذا كان في فعل الحال، وإذا قال لقد فعل، فإنَّ نفيه: ما فعل، فكأنّه قيل: واللهِ مَا فعل "[2].

[1]- فاضل صالح السمرائي،معاني النَّحو، 1/234-235.

[2]- الزمخشري، المصدر السابق، ص405.

يتجلَّى من خلال هذا القول أنَّ " ما " النافية تدخل على الفعلين المضارع والماضي في قولنا:" ما يفعل " و "ما فعل "، وفي "شرح المفصل " يقول ابن يعيش:" فأمّا " ما " فإنّها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: هو يفعل وتريد الحال فجوابه ونفيه: ما يفعل، وكذلك إذا قرب وقال: لقد فعل، فجوابه ونفيه: ما فعل، لأنَّ قوله: لقد فعل جواب قسم، فإذا أبطلته وأقسمت قلت: ما فعل، لأنَّ "ما" يتلقى بها القسم في النّص وتفسيره: واللهِ مَا فَعَل "[1].

ممّا جاء في شرح ابن يعيش يمكن القول أنّ من دلالات النّفي بـ "ما" نفي ما في الحال عند دخولها على الفعل المضارع أي وقوع النّفي في زمن التكلُّم وكذلك نفي الماضي القريب من الحال، أي الذي لا يفصل بين زمن وقوعه وزمن الإخبار عنه إلاَّ مدَّة قصيرة.

ب- لا:

" وهي تنفي عند دخولها على الجملة الفعليّة الفعلين: الفعل المضارع والفعل الماضي، دون أن تكون عاملة فيهما سوى النّفي، فهي لنفي المستقبل في قولك: لا يفعل، قال سيبويه: وأمّا " لا " فتكون نفياً لقول القائل: هو يفعل ولم يقع الفعل، وقد نفى بها الماضي في قوله تعالى:{ فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى }"[2].

إنَّ " لا " إذا نفت المضارع فإنَّها في هذه الحالة تفيد إمّاَ نفي ما في الحال وإمَّا نفي ما في المستقبل إذا كان الفعل لم يقع بعد، كما أنّها تنفي الفعل الماضي، و

[1]- ابن بعيش،شرح المفصَّل، 31/5.

[2]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص406.

" تستعمل " لا " النافيّة مع الفعل ... لاسيما الفعل المضارع، ولهذا فهي تدلّ في النّفي على مطلق الزّمن كما في قوله تعالى:{ لاَ تُدْرِكُهُ الأبْصَارُ وهُوَ يُدْرِكُ الأبْصَار وهو اللّطيفُ الخبير }"[1].

في هذا القول تلميح إلى أنَّ "لا" إذا دخلت على الفعل المضارع فإنَّ زمنها يكون مطلقا، على خلاف ما ذهب إليه الزّمخشري وهو أنَّ "لا" إذا نفت المضارع فإن زمنها يكون محصوراً بين المضارع والمستقبل، وما يؤكدّ القول بأنَّ زمنها مطلق هو قول ابن هشام:" ويتخلَّص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحّة قولك: جَاءَ زَيْدٌ لاَ يَتَكَلَّم، بالاتفاق على أنّ الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال "[2].

ج- إنّ:

" أعلم أنّ "إِنْ " المكسورة الخفيفة قد تكون نافية، ومجراها مجرى "ما" في نفي الحال وتدخل على الجملتين: الفعليّة والاسميّة ... وتقول في الفعل: إِنْ قَامَ زَيْدٌ أي مَا قَامَ زَيْد ... قال تعالى:{ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَ } وقال تعالى { إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً }"[3].

إنَّ " إِنْ " تنفي الجملة الفعلية بفعليها المضارع والماضي، فهي تنفي ما في الحال إذا دخلت على الفعل المضارع، وتنفي ما في الماضي إذا دخلت على الفعل الماضي.

[1]- أحمد ماهر البقري،أساليب النفي في القرآن ، ص20.

[2]- ابن هشام،مغني اللَّبيب، 261/1.

[3]- ابن يعيش،شرح المفصَّل، 39/5.

خلاصة:

نستخلص ممّا تقدم أنَّ:

- أدوات النَّفي من الأدوات التي تدخل على الكلام التّام، أو الجملة المفيدة لإفادة معنى جديد.
- " ليس" هي الأداة الوحيدة التي تختص بنفي الجملة الاسميَّة، وهي تنفي ما في الحال إذا كانت مطلقة، وتتعدّى ذلك إلى نفي الماضي، والدلالة على الاستقبال، والدلالة على النَّفي المستمر إذا قُيِّدت.
- الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الفعليّة هي:(لم، لمّا، لن)، فـ « لم » تدخل على الفعل المضارع، وتقلب زمنه إلى الماضي، و « لمَّا »، يَختص بالمضارع أيضاً، فيجزمه، ويقلبه زمنيًّا مثل « لم »، أمَّا « لن » فتدخل على الفعل المضارع، فتنصبه، وتنفيه، وتجعل دلالته الزمنية تقتصر على المستقبل.
- أدوات النَّفي:(ما، لا، إن) تدخل على الجملة الاسميّة، كما تدخل على الجملة الفعليّة.
- في الجملة الاسميّة يكون النّفي بـ « ما » أوغل في الشّبه بـ « ليس »، أمَّا أداة النَّفي « لا » فهي نوعين، عاملة عمل « ليس »، وعاملة عمل « إنْ »، وأمّا « إنْ » فتستعمل عندما يكون المتكلِّم بحاجة إلى إثبات دفع أمر والإدِّعاء بغيره.
- في الجملة الفعليّة، تدخل « ما » على الفعل المضارع فتنفيه في الحال، وكذلك تنفي الماضي القريب من الحال، أمَّا « لا » فعند دخولها على الجملة الفعليّة فإنّا تنفي الفعلين الماضي والمضارع، أمّا « إنْ » فإنها تنفي

ما في الحال، إذا دخلت على الفعل المضارع، وتنفي ما في الماضي، إذا دخلت على الفعل الماضي.

الفصل الثاني

معنى الجملة المنفية عند عبد القاهر الجرجاني

1- الاستفهام الدَّال على النَّفي.

2- الخبر المثبت وجواز دلالته على النَّفي.

3- أثر التَّقديم والتَّأخير في معاني الجملة المنفيَّة.

3-1- تقديم المسند إليه على الفعل.

3-2- وقوع « كلّ » في حيّز النَّفي وعدمه.

3-3- وقوع « كاد » في حيّز النَّفي وعدمه.

❖ **التعريف بعبد القاهر الجرجاني:**(400هـ - 471هـ / 1010م – 1078م)[1]

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمان بن محمد، فارسي الأصل، الجرجاني الدّار، ولد وتوفي في جرجان، تتلمذ على أيد أبي الحسين بن عبد الوارث، ابن أخت أبي علي الفارسي، وكان يحكي عنه كثيرا، لأنّه لم يلق شيخا مشهورا في العربية غيره لعدم خروجه من جرجان في طلب العلم، ويعدّ عبد القاهر واحدا من الذّين تفخر بهم الحضارة الإسلاميّة في مجال الدّرس اللّغوي والبلاغي، إذ تقف مؤلفاته شامخة حتى اليوم أمام احدث الدّراسات اللغوية، ويعدّ كتابه "دلائل الإعجاز " قمّة تلك المؤلفات، حيث توّصل فيه إلى نظرية شهيرة عرفت باسم "نظرية التّعليق " أو " نظرية النّظم " التّي سبق بها عصره ومازالت تبهر الباحثين المعاصرين، وتقف ندّاً قويا لنظريات اللّغويين الغربيين في العصر الحديث.

أراد عبد القاهر بكتابه " دلائل الإعجاز " أن يردّ على من كانوا يرجعون إعجاز القرآن إلى الألفاظ، وأراد أن لا يكون الإعجاز راجعا إلى المفردات أو حتى معانيها، أو جريانها وسهولتها، وعذوبتها، وعدم ثقلها على الألسنة، وإنّما ردّ إعجاز القرآن إلى حسن النظم، ومجمل نظريته أنّه الاعتداد بمعاني الكلمات المفردة، إن لم تنتظم في سياق تركيبي وهو ما يعرف بالنّحو، فهو يرى أن الدّلالة المعجمية معروفة عند معظم أهل اللّغة، ولكن دلالة اللّفظة، التّي تكتسبها خلال نظمها في سياق تركيبي هي التّي يسعى إليها مستخدم اللّغة، لاختلاف دلالة اللفظة تبعا للتّركيب النّحوي، الذّي تنتظم فيه، والمواضع المختلفة التي تحتلّها.

[1]- مقتبس من المسوعة العالميّة للإعجاز العلمي.

حذق عبد القاهر الجرجاني الثّقافة العربية الإسلامية التّي كانت سائدة في عصره مثل: علوم القرآن الكريم، وما دارت حوله من مباحث ودراسات، وأتقن علوم الفقه للشّافعي، وبرع في فلسفة المذهب الأشعري وأَلَمّ بالدّراسات المنطقية على نحو ما تكشف عن ذلك تقسيماته، ودراساته في أسرار البلاغة، ومجالاته في دلائل الإعجاز، وقد كان الجرجاني على معرفة تامّة بلغات متعدّدة غير العربيّة، فقد عرف الفارسية، والتّركية والهندية، وبرع في اللّغة الهندية إلى الحدّ الذّي جعله يكتشف استفادة بعض شعراء العرب من لغة الهنود وأفكارهم.

تصدّر عبد القاهر مجالس جرجان يفيد الرّاحلين إليه والوافدين عليه، وقصده طلاَّب العلم من كل صوب، ومن تلامذته المشهورين الواردين إلى العراق والمتصدرين ببغداد: علي ابن زيد الفحيصي وأبو زكريا التبّريزي، وأبو النصر أحمد بن محمد الشّجري، والإمام أبو العالم الفضل بن إسماعيل التّميمي الجرجاني.

1- الاستفهام الدَّال على النَّفي:

يعتبر الاستفهام من الأساليب الإنشائيَّة، وهو عبارة عن سؤال يطرحه المتكلِّم طلباً لمعرفة شيء ليس له علم به، وقد يَنْزاَح الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى يمكن فهمها من خلال معرفة المقام الذي ورد فيه السّؤال، ومن بين هذه المعاني نجد:" النَّفي: كقوله تعالى { هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَان إِلاَّ الإِحْسَانُ } إذ التَّقدير:" ما جزاء الإحسان إلاّ الإحسان "، فلفظ الاستفهام « هل » في الآية الكريمة لم يرد لطلب العلم بشيء كان مجهولاً، وإنَّما ورد مقصوداً به النَّفي، ومنه قوله تعالى { فهل يهلك إلاَّ القوم الفاسقون }[1].

[1]- محمود احمد نحلة، علم المعاني، ص96.

وقد أفرد عبد القاهر الجرجاني جزءاً في كتاب دلائل الإعجاز للحديث عن هذا النوع من الاستفهام، وقدَّم أمثلة يبين فيها بوضوح دلالة الاستفهام على النَّفي، حيث يقول:" ونظير هذا قوله تعالى:{ قُلْ الذَّكرين حرَّمَ أمِ الأنْثَيَيْنِ أمَّا أشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أرْحَامُ الأنْثَيَيْنِ } الأنعام 143، أخْرِج اللّفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحَدِ أشياء، ثمَّ أريد معرفة عين المحرَّم، مع أن المراد إنكار التَّحريم من أصله، ونفي أن يكون قد حرّم شيء ممَّا ذكروا انَّه محرَّم "[1].

فأدوات الاستفهام إمَّا أن تؤدي وظيفتها الحقيقية، وهي الاستفهام، وإمَّا أن تخرج عنها للدلالة على النّفي كما سبق الذِّكر، كما أنَّ " الاستفهام إمَّا أن يكون لنفي أمر قد وقع في الماضي ويكون عندئذٍ بمعنى « ما كان » أو « لم يكن »، وإمَّا لنفي أمر يقع في الحال أو الاستقبال، ويكون الاستفهام فيه بمعنى « لا يكون »"[2].

ومن الأمثلة التي أوردها الجرجاني، والتي يتجلَّى من خلالها الاستفهام الدّال على النَّفي بصورة أكثر وضوحاً قوله:" وقد يتوهَّم المتوهِّم في الشيء من ذلك أنّه يُحْتمل، فإذا نظر لم يحتَمَل، فمن ذلك قوله:" أَيَقْتُلُنِي والمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي"، وقد يظنُّ الضانُّ أنَّه يجوز أن يكون في معنى انَّه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل مثلي ...ولكنَّه إذا نظر علم انّه لا يجوز، وذلك لأنَّه قال:" والمشرفي مضاجعي " فذكر ما يكون منعاً من الفعل، ومحال أن يقول:" هو ممّن لا يجيء منه الفعل "، ثم يقول:" إني أمنعه " لأن المنع يتصوَّر فيمن يجيء منه الفعل، ومع من يصحُّ منه، لا من هو منه محالٌ، ومن هو نفسه عنه عاجز "[3].

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهرمحمود أحمد شاكر،مكتبة الخانجي للطباعة النشر و التوزيع،القاهرة،ط:3،1992، ص115.

[2]- محمود أحمد نحلة،علم المعاني، ص96.

[3]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص 119.

فالمعنى الّذي يتبادر إلى الذّهن للوهلة الأولى هو أنَّ الشاعر يوجّه كلامه لشخصٍ ليس له القدرة على القتل، لكن بعد التمعُن في المعنى الحقيقي لهذا القول يتبيَّن أنَّ الشاعر يوجّه كلامه لشخص له القدرة على القتل، ثمَّ يذكر المانع الّذي يمنعه من ذلك وهو مصاحبة السيف له، ومنه يتَّضح أنَّ الشخص المُخَاطَب ليس عاجزاً عن قتل الشاعر وإنَّمَا باستطاعته فعل ذلك لولا وجود السَّيف.

2- الخبر المثبت وجواز دلالته على النَّفي:

ذكرنا أنَّ الاستفهام يمثِّل صورة من أقوى الصُّو المعبّرة عن النَّفي البلاغي، وذلك بخروجه من معناه الحقيقي إلى معنى آخر " وهنا نتساءل: هل من صورة أخرى يبتديء فيها النَّفي البلاغي؟ "[1].

نعم هناك الخبر المثبت الّذي بإمكانه أن يدلَّ على النَّفي، وقد أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله:" واعلم أنَّ الّذي بان لك في الاستفهام والنَّفي ... قائم مثله في الخبر المثبت ... وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصَّ فيه على واحدٍ، فتجعله له وتزعم أنَّه فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد "[2].أي أنَّك إذا قُلت " عليٌّ قد فعل " فإنك قصرت الفعل على عليٍّ دون غيره، بمعنى أنَّك أثبتَّهُ لعليّ ونفيته عن غيره.

" ومثال ذلك أن تقول:" أنّا كَتَبتُ في معنى فلانٍ، وأنا شَفعْتُ في بابِهِ " تريد أنّ تدَّعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيلُ الاشتبَاهَ فيه، وَتَرُدَّ علَى مَنْ زعم أنَّ ذلك كان من غيرك، أو أنَّ غيرك قد كتب فيه كما كتَبْتَ. ومن البيّن في ذلك قولهم في المثل:

[1]- أحمد ماهر البقري، أساليب النفي في القرآن، ص305.

[2]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص 128.

" أَتُعَلِّمُنِي بِضَبٍّ أنَا حَرَشْتُهُ "[1]. أي أتخبرني بضبٍّ أنا اصطدته فهو يريد أن يُثبت أن اصطياد الضبِّ كان منه لا من غيره.

كما يظهر النّفي البلاغي أيضاً في تقديم " مِثْلُ " و " غيْرُ " في الكلام، وفي هذا الشَّأن قدَّم عبد القاهر الجرجاني أمثلة توضِّح ذلك حيث يقول:" وممَّا يُرى تقديم الاسم فيه كاللَّازم: "مِثْلُ "، و " غيْرُ في نحو قوله:

مِثْلُكَ يَثْنِي الحُزْنَ عَنْ صَوبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ.

وقول النَّاس " مِثْلُكَ رَعَى الحَقَّ والحُرْمَة " ... وما أَشْبهَ ذلِكَ مِمَّا لا يقصد فيه بـ « مثل » إلى إنسان سوى الَّذي أُضيفَ إليه، ولكنَّهم يعنون أنَّ كلّ من كان مثله في الحال والصِّفة "[2]. فالمعنى المقصود أنَّ رعاية الحق و الحرمة هي دأبه و ليس دأب غيره، وإنَّما ذلك " كان من مقتضى القِياس وموجَب العُرْفِ، والعادة أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، ومن أجل أن كان المعنى كذلك قال:

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُكَ، أعْنِي به سِوَاكَ، يافَرْداً بِلاَ مُشبِهِ "[3]

تجدر الإشارة إلى أنَّ ما ذكره الجرجاني فيما يخصّ حكم " مثل "، ذكره أيضاً في حكم " غير "، حيث يقول " وكذلك حكم « غير » إذا سُلِكَ به هذا المسلك فقيل:" غَيْرِي يَفْعَلُ ذَاكَ " على معنى أنِّي لا أفْعَله، لا أن يومئَ بـ « غير » إلى إنسان فيخبر عنه بأن يفعل "[4]. فهو ينفي على نفسه أن يفعل ذلك، وفي الوقت ذاته لا ينسب الفعل إلى شخص آخر بعينه " كما قال، " غيري بأكثرِ هذا النَّاس يَنْخَدِعُ ". وذاك أنَّه معلومٌ

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص128.

[2]- المصدر نفسه، ص138-139.

[3]- المصدر نفسه، ص139.

[4]- المصدر نفسه، ص139.

أنَّه لم يُرِدْ أن يعرض بواحِدٍ كان هناك فيستنقصه و يَصِفَهُ بأنَّه مضعوفٌ يُغَرُّ ويُخْدعُ،بل لم يُرد إلاَّ أن يقول: إنّي لسْتُ ممّن ينخدِعُ ويغترُّ "[1]. فالمعنى المراد من قوله هو أنَّه ليس ممّن ينخدع ويغرّر به، فهو ينفي عن نفسه الضُّعف الذي يجعله فريسة للخداع، وليس المعنى كما هو ظاهر أنّه يريد استصغار الآخرين و وَصْفِهِمْ بأنَّهم ضعافٌ ومن السّهل خداعهم والتّغرير بهم.

3- أثر التَّقديم والتَّأخير في معاني الجملة المنفيَّة:

تعتبر ظاهرة التَّقديم والتَّأخير إحدى أهم الظَّواهر الَّتي فطن إلى أهمِّيتها وعظم أثرها صفوة من علماء البلاغة العربيَّة، فأفردوا لها أبواباً خاصَّة في مصنَّفاتهم وتناولوها بالدِّراسة والتَّحليل، ثم وضعوا لها ضوابط تعصم الأذهان من الخطأ في فهمها، وخاصَّة في لغة القرآن الكريم، ثم كشفوا الكثير من لطائفها وأسرارها.

ومن هؤلاء الأعلام شيخ البلاغة العربيَّة عبد القاهر الجرجاني الَّذي قال في وصف باب التَّقديم والتَّأخير:" هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سببَ أن راقك ولُطفَ عندك، أن قدِّم فيه شيء، وحوِّل اللَّفظ عن مكان إلى مكان "[2].

فالكلام يتكوَّن من كلمات أو أجزاء، ليس من الممكن النُّطق بها دفعة واحدة، ومن أجل ذلك كان لابُدَّ عند النُّطق بالكلام مع تقديم بعضه وتأخير بعضه الآخر،.

وعليه فإن تقديم جزء أو تأخيره ليس اعتباطيّاً في نظم الكلام وتأليفه، وإنَّما يكون عملاً مقصودا يقتضيه غرض بلاغي معيَن، وفي هذا المقام يقول عبد القاهر

[1]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص139.

[2]- المصدر نفسه، ص106.

الجرجاني:" ولكن حرية عناصر الجملة العربيَّة مقيَّدة ومحصورة في حالات بعينها ولكن يشترط وضوح المعنى قبل التَّقديم وبعده، وعليه فالمعنى هو محور عمليَّة التَّقديم والتَّأخير "[1].

3-1- تقديم المسند إليه على الفعل:

يتمُّ تقديم المسند إليه على الفعل وهو واقع بعد نفي، ولهذه الحالة شكلان هما:

تقديم المسند إليه المعرفة، وتقديم المسند إليه النَّكرة.

أ- تقديم المسند إليه المعرفة:

يتقدّم المسند إليه المعرفة على الفعل وذلك أنَّك:" إذا قلت:« مَا فَعَلْتُ »، كُنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنَّه مفعول، وإذا قلت:« ما أنَا فَعَلْتُ »كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنّه مفعول "[2]ومثال ذلك قوله تعالى:{ ما أنَا بِبَاسطٍ يَدِي إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ } [المائدة 30].

تقدَّم المسند إليه وهو الضَّمير « أنا » على الفعل، حيث أنَّ الفعل ثابت، وليس هناك شكٌّ في حصوله، فأفاد ذلك قصر نفي الفعل على المسند إليه، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني:" تفسير ذلك أنَّك إذا قلت:« مَا قُلْتُ هذا »، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنَّه مقول؟ وإذا قلت:« مَا أناَ قُلْتُ هَذَا » كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبتَ أنَّه مَقُولٌ "[3].

---

[1]- أبي بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص76-77.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص124.

[3]- المصد نفسه، ص124.

كما يُمكن للمسند إليه المتقدِّم على الفعل أن يكون ضميراُ، يمكنه أيضاً أن يكون اسمًا ظاهراً، نحو قوله تعالى:{ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ }[الأنعام:133]. وقوله تعالى:{ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ }[هود:89]، ونحو قولك:« مَا زَيْدٌ قال ذَلِكَ"[1].

فالمسند إليه المتقدِّم على الفعل في المثال الأخير هو « زيد »، وهو اسم ظاهر تقدَّم على الفعل « قال »، حيث تمَّ نفيُ الفعل عن زيد وإثباته لغيره.

ومنه يمكن القول أن تقديم المسند إليه على الفعل، سواء كان ضميراً أو اسْماً ظاهراً يقتضي وجود الفعل وثبوته، "وممَّا هو مثال بيِّن في أنَّ تقديم الاسم يقتضي وجود الفعل قوله:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي بِهِ وَلاَ أَنَا أَضْرَمْتُ فِي القَلْبِ نَاراً.

المعنى كما لا يخفى على أنّ السَّقم ثابت موجود، وليس القصد بالنَّفي إليه، ولكن إلى أن يكون هو الجالبَ له، ويكون قد جرَّه إلى نفسه "[2].

ب- تقديم المسند إليه النَّكرة:

يتقدَّم المسند إليه النَّكرة أيضاً على الفعل، نحو قوله تعالى:{ مَا مِنْ دَابَّةٍ إلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا }[هود:55]، « كما في قولك:« مَا رَجُلٌ جَاءَ »، حيث تريد قصر عدم المجيء على جنس الرَّجل، أو تريد قصره على واحد من الرِّجال "[3].

[1]- علي أبو القاسم عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006، 168/1.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص125.

[3]- علي أبو القاسم عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ص151.

فتقديم المسند إليه النَّكرة على الفعل في المثال الأخير له معنيين، المعنى الأوَّل هو أنَّ الذي جَاءَ لَيْسَ رجل ويمكن أن تكون امرأة، فالنَّفي في هذه الحالة اقتصر على الجنس، أمَّا المعنى الثَّاني فهو أنَّ الذي جاء ليس رجل ويكمن أن تكون جماعة من الرِّجال، فالنَّفي في هذه الحالة اقتصر على العدد.

والذي يمكن أن نقوله عن تقديم المسند إليه على الفعل هو أن المعنى يتغيَّر بتقديمه على خلاف ما كان عليه وهو متؤخِّر، فليس المعنى سواء في قولك:« مَا زَيْدٌ قَالَ ذَلِكَ » و «مَا قَالَ زَيْدٌ ذَلِكَ»، وكذلك في قولك:« مَا رَجُلٌ جَاءَ » و « مَا جَاءَ رَجُلُ ».

وللنَّفي صور أخرى أيضاً منها تسليط النَّفي على متعلِّقات الفعل مثل: المفعول به، والجار والمجرور، " فإذا قلت: مَا ضَرَبْتُ زيداً، فقدَّمت الفعل، كان النَّفي، أنَّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهماً محتمَلاً، وإذا قُلت: مَا زَيْداً ضَرَبْتُ، فقدَّمت المفعول، كان المعنى على أنَّ ضرباً وقع منك على إنسان، وظُنَّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه "[1].

فالمقدَّم بعد أداة النَّفي مباشرة هو المفعول به « زيد »، وبالتالي فإن ذلك يفيد نفيه خصوصاً، أي نفي أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد.

كما يتسلَّط النَّفي أيضاً على الجار والمجرور المتقدم على الفعل فـ:" حكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: مَا أَمَرْتُكَ بِهَذَا، كان المعنى على المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: مَا أَمَرْتُكَ بِهَذَا، كان المعنى على المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: مَا أَمَرْتُكَ

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص126.

بِهَذَا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت: مَا بِهَذَا أَمَرْتُكَ، كنت قد أمرته بشيء آخر "[1].

فَالَّذي تقدَّم بعد أداة النَّفي مباشرة هو الجار والمجرور « بهذا » ومن ثمَّ وقع النَّفي عليه ومن المثالين المتعلقين بالمفعول به والجار والمجرور نستنتج أن دلالة النَّفي تختصُّ بالَّذي يليه مباشرة.

3-2- وقوع « كلّ » في حيّز النّفي وعدمه:

من المتعارف عليه أن « كلّ » تفيد العموم والشمول، وهي أداة يمكن أن تقع في حيّز النَّفي مرَّة، وأن تقع خارجه مرَّة أخرى، وهي تفيد في كلّ موضع من هذين الموضعين معنى خاصًّا فـ:" إذا وقعت « كلّ » في حيّز النّفي كان النَّفي موجَّهاً إلى الشُّمول خاصَّة، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ... وإن وقع النّفي في حيِّزها اقتضى السّلب عن كلّ فرد "[2].

أ- وقوع « كلّ » في حيّز النَّفي:

ويكون ذلك بتقديم أداة النَّفي على أداة العموم « كل »، ويسمّى ذلك سلب العموم، حيث يكون النَّفي فيه للمجموع في أكثر الأحيان، وهذا يعني:" أنَّك إذا أدخلت « كلاًّ » في حيّز النَّفي، وذلك بأن تقدِّم النَّفي عليه لفظاً أو تقديراً، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه "[3]. أي أنَّ أداة النّفي إذا تقدَّمت على أداة العموم « كل » فإن ذلك:" لا يصلح أن يكون إلاَّ حيث يراد أنَّ بعضاً كان وبعضاً لم يكن، تقول:«لَمْ أَلْقَ كُلَّ القَوْمِ»، و «لم آخذ كُلَّ الَّدراهِمِ»، فيكون المعنى أنَّك لقيت

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص126.

[2]- ابن هشام، مغني اللَّبيب، 1/ 218-219.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص284-285.

بعضاً من القوم ولم تلق الجميع، وأخذت بعضاً من الدَّراهم وتركت الباقي، ولا يكون أن تريد أنَّك لم تلقَ واحداً من القوم، ولم تأخذ شيئاً من الدّراهم "[1].

هذا وقد نبَّه عبد القاهر الجرجاني إلى مسألة إعمال الفعل أو عدم إعماله في « كلّ » والفعل منفي حيث يقول:" ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النَّجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ "[2]

فالملاحظ أنّ أبو النَّجم لم ينصب لفظه « كل »، بل جاءت مرفوعة، وقد فسَّر عبد القاهر الجرجاني ذلك بالقول:" قد حمله الجميع على أنَّه أدخل نفسه من رفع « كلّ » في شيء إنَّما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به إليه ضرورة ... وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه، إلاَّ لحاجة له إلى ذلك، وإلاَّ لأنه رأى النَّصب يمنعه ما يريد، وذاك أنَّه أراد أنَّها تدَّعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتَّة لا قليلا ولا كثيراً، ولا بعضاً ولا كلاًّ. والنّصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذّنب الَّذي ادَّعته بعضه "[3].

معنى ذلك أنَّ الشّاعر لو نصب « كلّ » لأدخلها في حيّز النَّفي، وحتَّى وإن كانت متقدِّمة لفظاً، ويكون المعنى حينها أنَّه صنع بعضاً ممَّا اِدَّعت عليه، وليس ذلك مبتغاه، كما أنَّه في هذه الحالة جاء الفعل « لم اصنع » معمل في « كلّ »، بيدَ أنَّ هناك حالات أخرى لا يتغيّر فيها المعنى سواءً بإعمال الفعل في « كلّ » أو عدم إعماله " ومثال ذلك قوله:

* مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ * وقول الآخر * مَا كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يَدْعُوا إِلَى رَشَدِ*

[1]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز،، ص278.

[2]- المصدر نفسه، ص278.

[3]- المصدر نفسه، ص278.

« كلّ » كما ترى غير معمل فيه الفعل، ومرفوع، إمَّا بالابتداء، وإمَّا بأنَّه اِسم «ما » ثمَّ المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت الفعل فقلت:« ما يدرك المرء كلّ ما يتمنَّاه » و « ما يدعوا كلّ رأي الفتى إلى رشد »، وذلك أنَّ التَّأثير لوقوعه في حيّز النَّفي، وذلك حاصل في الحالين "[1]

نلاحظ في المثالين السَّابقين أنَّ المعنى لم يتغيَّر، سواء بإعمال الفعل في « كلّ » أو عدم إعماله فيه، وذلك راجع إلى وقوع « كلّ » في حيّز النَّفي في الحالتين.

ب - وقوع« كلّ » خارج حيِّز النَّفي:

بعد أن تعرَّفنا على الحالات الّتي تكون فيها « كلّ » داخل حيِّز النَّفي، سنتطرَّق الآن للحالات التي تكون فيها « كلّ » خارج حيِّز النَّفي، أي بتقديم أداة العموم على أداة النّفي ويسمَّى ذلك عموم السَّلب، ممَّا يعني أنَّك:" إذا أخرجت « كلاًّ» من حيّز النَّفي ولم تدخل فيه، لا لفظاً ولا تقديراً، كان المعنى على أنّك تتبَّعت الجملة، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً. والعلّة في أن كان ذلك كذلك، أنَّك إذا بدأت بـ « كلّ » كنت قد بنيت النَّفي عليه، وسلّطت الكلّية على النَّفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكليّة في النَّفي يقتضي أن لا يشذَّ شيء عن النَّفي "[2].

ممّا تقدّم يتبيّن أنَّ أداة العموم « كلّ » تتقدم على أداة النَّفي " فيشمل النَّفي كلّ فرد من أفراد المسند إليه كما في قولك:« كُلُّ كُسُولٍ لاَ يَنْجَحْ »، فالمعنى لا ينجح أحد من الكسالى، لأنَّ أداة السّلب شملت جميع أفراد المسند إليه، وذلك لتسلّط أداة العموم على المنفي، وعملها فيه بكلّيتها "[3]

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص284.

[2]- المصدر نفسه، ص285.

[3]- عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الآفاق العربيَّة، القاهرة، 2004، ص38.

فعندما تتصدَّر أداة العموم « كلّ » الكلام فإن النَّفي يمسُّ كل عنصر من عناصر المسند إليه، " ومن البيِّن في ذلك ما جاء في حديث ذي اليدين حين قال للنَّبي صلَّى الله عليه وسلّم:« أَقُصِرَتِ الصَّلاَة أم نسيتَ يا رسول الله؟ » فقال صلَّى الله عليه وسلّم:« كُلُّ ذلك لم يكن »، فقال ذو اليدين:« بعض ذلك قد كان »، المعنى لا محالة على نفي الأمرين جميعاً وعلى أنَّه عليه السَّلام أراد أنَّه لم يكن واحد منهما، لا القصر ولا النِّسيان. ولو قيل:« لم يكن كلُّ ذلك » لكان المعنى أنَّه قد كان بعضه "[1]

وفي هذا المضمار أشار الدكتور علي أبو قاسم عون إلى أنَّ " الذي يتأكَّد أنَّ دلالة المتقدِّم هي الَّتي تظهر وتطغى، فالتَّقديم يكون لإظهار المعاني وإبرازها بدليل ظهور معنى العموم واستغراقه لمعنى النّفي "[2].

وخلاصة القول فيما يخصّ حالات وقوع أداة العموم « كلّ » في حيّز النّفي وعدم وقوعها فيه، وكذا إعمال الفعل المنفي فيها وعدم إعماله، وما يؤديه كلُّ ذلك من تغيّر في المعاني هي أن القاعدة البلاغية ليست مبنية على اليقين والإطلاق، وقد نبَّه عبد القاهر الجرجاني لهذه المسالة بقوله:" واعلم أنَّ من شأن الوجوه والفروق أن لا يزَالَ تحدث بسببها وعلى حَسَب الأغراض والمعاني التي تقع فيها، دقائق وخفياً لا إلى حدٍّ ونهاية وأنَّها خفياَ تَكْتُم أَنْفُسَهَا جهدَهَا حتَّى لا يُتَنبَّهَ لأكثرها، ولا يعلم أنَّها هي،وحتى لا تزال ترى العالِم يعرض له السّهو فيه، وحتَّى إنَّه ليقصِدُ إلى الصَّواب فيقع في أثناء كلامه ما يوهِمُ الخطأ، كلُّ ذلك لشدَّة الخفاءِ وفرطِ الغموضِ "[3].

ما يمكننا استنتاجه من حديث عبد القاهر الجرجاني هو أنَّه كان على يقين بأن العالِم مهما أوتي من العلم، فإن هناك بعض الأمور التي يغفل عنها أو تخفى عليه

[1]-عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص282-283.

[2]- علي أبو القاسم عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، ص231.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص285.

لشدة غموضها وهذا ما أشار إليه علي أبو القاسم عون في تعقيبه على قول الجرجاني بأنَّ " عبد القاهر الجرجاني كان يعلم جيّداً أنَّ عمله محدود، وفيه اِستدراك لمن أراد أن يستدرك عليه في بعض المسائل، فالكلام مهما كان بليغاً وتعبيره جيّد، قد يكون فيه ما يخالف القاعدة وخفِيَ على واضعها "[1].

3-3- وقوع « كاد » في حيّز النَّفي وعدمه:

يُعتبر الفعل " كاد " من الأفعال الدَّالة على قرب وقوع الفعل "تقول: كاد زيد يفعل » أي قارب الفعل ولم يفعل إلاَّ أن « كاد » أبلغ من « عسى » في المقاربة، فإذا قلت:« كاد زيد يفعل » فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلاَّ أنّه لم يقع بعد، لأنك لا تقوله إلاّ لمن هو على حدِّ الفعل كالداخل فيه "[2]

كان هذا في معنى « كاد » إذا لم يدخل عليها نفي، أمَّا إذا دخل عليها نفي فإنَّ معناها يصبح أكثر دقّة وتعقيداً " ذلك أنَّه قد جرى في العرف أن يقال:« ما كاد يفعل » و « لم يكد يفعل » في فعل قد فُعِلَ، على معنى أنه لم يفعل إلاَّ بعد الجهد، وبعد أن كان بعيد في الظَّن أن يفعله، كقوله تعالى:{ فَذَبَحُوهَا وما كَادُوا يَفعلون} [سورة البقرة 71] ... فإنَّ الَّذي يقتضيه اللَّفظ إذا قيل، « لم يكد يفعل » و« ما كاد يفعل » أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون، ولا ظنَّ أنَّه يكون "[3].

فالجرجاني حاول إزالة اللّبس الحاصل بين ما هو جاري في العرف وما يقتضيه اللّفظ، والمرجَّح أن ذلك يتَّضح بالعودة إلى معنى « كاد » قبل أن يدخل عليها النَّفي، ومقابلته بمعناها بعد دخوله عليها، وفي ذلك يقول الدكتور عباس حسن:" كاد " كغيرها

---

[1]- علي أبو القاسم عون، بلاغة التقديم و التأخير في القرآن الكريم، ص229.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص376-377.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص275.

من الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منفي إذا سبقها نفي ومثبت إذا لم يسبقها نفي، خلافاً لبعض النّحاة: فمثل:« كاد الصَّبي يَقَعُ » معناه: قارب الصَّبي الوقوع، فمقاربة الوقوع ثابتة، ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق، وإذا قلنا:« مَا كَادَ الصَّبِيُّ يقع» فمعناه: لم يقارب الصَّبي الوقوع، فمقاربة الوقوع منفية، والوقوع نفسه منفي من باب أولى "[1].

فعباس حسن أراد في هذا القول كشف الغموض الذي يكتنف معنى « كاد » لمن يصادفها سواء أكانت منفيَّة أو غير منفيَّة، ويؤكد ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله:" وكيف بالشّك في ذلك؟ وقد علمنا أنَّ (كاد) موضوع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع و على أنَّه قد شارف / الوجود. وإذا كان كذلك، كان محالاً أن يوجب نفيه وجود الفعل، لأنَّه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده، وأن يكون قولك:« ما قارب أن يفعل » مقتضياً على البتِّ أنَّه قد فعل "[2] أي أنَّ نفي مقاربة الفعل يستوجب بالضرورة نفي الفعل من الأصل، لأن نفي مقاربة الفعل تقتضي نفي وجوده.

وللتوضيح أكثر في مسألة «لم يكد يفعل» و « وما كاد يفعل » يقول عبد القاهر الجرجاني:" إنَّما هذا كقول الله تعالى:{ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذاَ أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا}[سورة النور:40]،... أنَّهم إنَّمَا قالوا في التّفسير:« لم يرها ولم يكد » ... ليعلموك أن ليس سبيل « لم يكد » ها هنا سبيل « ما كادوا » في قوله تعالى:{ فَذَبَحُوها وَمَا كَادُوا يفعلون }[سورة البقرة 71] في أنّه نفي معقَّب على إثبات وأن ليس

[1]- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط16، 2007، ص618.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص275-276.

المعنى على أنَّ رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى على أنَّ رؤيتها لا تقارب أن تكون، فضلا عن أن تكون "[1]

فالجرجاني فرّق في المعنى بين آيتي البقرة والنّور، ففي آية النّور المعنى هو أن اليد لا تقارب أن تُرَى، ناهيك عن أن ترى، أمّا في آية البقرة فالنَّفي جاء بعد إثبات ومن ثمَّ فإن معناها أنَّ الذَّبح قد حصل بعد أن كاد لا يحصل، وبالتالي فالمعنى في الآيتين يختلف:" ولو كان « لم يكد » يوجب وجوب الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول « لم يكد » يوجب وجوب الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول « لم يرها ورآها "[2]

كما نجد ابن يعيش الَّذي ذهب في تفسيره لآية النّور إلى معنى آخر حيث يقول:" والذّي أراه أنَّ المعنى، أنَّه يراها بعد جهد ويأسٍ من رؤيتها ... ذلك أن «كاد » دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر ... فإذا دخل النفي على « كاد » قبلها كان أو بعدها لم يكن إلاَّ لنفي الخبر، كأنَّك قلت:« إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ يَكَادُ لاَ يَرَاهَا» فـ « كاد » هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النَّفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا مقتضى اللّفظ فيها، وعليه المعنى والقطع في هذا قوله تعالى:{ فَذَبَحُوها وَمَا كَادُوا يَفْعَلُون }[سورة البقرة:71]. وقد فعلوا الذَّبح لا ريب "[3]

فابن يعيش فسَّر آية النُّور قياساً على آية البقرة، وهو تفسير يخالف ما ذهب إليه الجرجاني، كما أنّه جعل « كاد » إذا وقعت داخل النَّفي أو خارجه سواء.

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني،دلائل الإعجاز، ص276-277.

[2]- المصدر نفسه، ص277.

[3]- ابن يعيش، شرح المفصّل، 4/384-385.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل خلصنا إلى النَّتائج التَّالية:

- أنَّ أدوات الاستفهام قد تخرج عن معناها الحقيقي، من الدّلالة على الاستفهام إلى الدّلالة على النَّفي.
- أنَّ الخبر المثبت بإمكانه أن يدلَّ على النّفي.
- للتقديم والتأخير أثر في معنى الجملة المنفيَّة، كتقديم المسند إليه على الفعل.
- يختلف المعنى بوقوع « كل » في حيِّز النَّفي، وعدم وقوعها فيه.
- يختلف المعنى بوقوع « كاد » في حيّز النَّفي، وعدم وقوعها فيه.

خاتمة

وفي نهاية هذا البحث الذي تطرقنا فيه إلى معنى الجملة المنفية عند عبد القاهر الجرجاني، وصلنا إلى بعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- هناك اختلاف بين معنى الجملة النَّحوي ومعناها البلاغي.
- أنَّ أدوات النَّفي تدخل على الجملة المفيدة فتعطيها معنى جديد.
- " ليس " هي الأداة الوحيدة الّتي تختصُ بنفي الجملة الاسميَّة.
- الأدوات الخاصَّة بنفي الجملة الفعليَّة هي:(لم، لمَّا، لن).
- الأدوات المشتركة في نفيها للجملتين الاسميَّة والفعليَّة هي (ما، لا، إن).
- يمكن أن ينزاح الاستفهام عن معناه الحقيقي، ليفيد معنى النَّفي، ومعرفة ذلك تكون من خلال معرفة السِّياق الذي ورد فيه السُّؤال.
- يظهر النَّفي البلاغي أيضاً في قديم " مثل " و " غير ".
- من الصّور التي يظهر فيها النَّفي البلاغي، نجد الخبر المثبت وجواز دلالته على النَّفي.
- يتغيَّر معنى الجملة بتغيّر مواقع عناصر الإسناد، كتقديم المسند إليه على الفعل.
- يتأثَّر معنى الجملة المنفيَّة بوقوع « كل » داخل حيّز النفي، وعدمه.
- أن القاعدة البلاغيَّة ليست مبنيَّة على اليقين والإطلاق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

1. ابن جني، الخصائص، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1952 م.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ط: 4، بيروت، لبنان، 2005م، ج5، مادة عنا.
3. ابن هشام، مغني اللبيب، دار الطلائع، القاهرة.
4. إبن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط:1، بيروت، لبنان، 2001م.
5. أحمد ماهر البقري، أساليب النفيّ في القآن، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 1989م.
6. الأنترنت.
7. تمام حسان،اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب، ط:3، القاهرة، 1998 م.
8. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، دار البحوث العلمية، العلمية، الكويت، 1975.
9. جمال جمال محمد النحال، أساليب النفي والتوكيد في شعر رثاء شهداء الأقصى، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 م
10. الرّازي، مفاتيح الغيب، مكتب التوثيق والدراسات في الفكر، ط: 2، بيروت، لبنان 1992م.
11. الزمحشري، المفصل، دار الكتب العلمية، ط:1، بيروت، لبنان، 1993 م.
12. زين كامل الخويسكي، الجملة الفعلية المنفعية في شعر المتنبي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، 1986.
13. الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1405 هـ

14. صالح بلعيد نظرية النظم، دار هومة للطباعة والنشّر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 2004م.
15. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط16، القاهرة، 2007م.
16. عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2004م.
17. عبد القاهر الجارجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق سعيد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط:1، 2001م
18. عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، دار إحياء العلوم، ط:2، بيروت، لبنان، 1997 م.
19. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق ابوفهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط:3، القاهرة، 1992م.
20. عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في علم المعاني، مطبعة ومكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
21. علي أبو القاسم عون، بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2006م.
22. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك، ط:2، القاهرة.
23. فيصل حسن ط حيمر العلي، البلاغة الميسرة في المعني والبيان والبديع، مكتبة الثقافة والتوزيع، عمان، الأردن.
24. محمد أحمد نحلة، علم المعني، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط،1، بيروت، لبنان، 1990.
25. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، 2003م

فهرس الموضوعات

مقدمة ..... ا- ب

تمهيد 03

- الفصل الأول: الجملة المنفية ومعانيها.

1- تحديد المفاهيم.....07

- مفهوم المعنى 07
- مفهوم الجملة 08
- مفهوم النفي 09
- مفهوم الجملة المنفية 10

2- أدوات النفي 12

- الأدوات الخاصة بنفي الجملة الاسمية 13
- الأدوات الخاصة بنفي الجملة الفعلية 14
- الأدوات المشتركة في نفيها للجملتين الاسمية والفعلية 17
- خلاصة 23

- الفصل الثاني: معاني الجملة المنفية عند عبد القاهر الجرجاني.

- التعريف القاهر الجرجاني 26
- الاستفهام الدال على النفي 27
- الخبر المثبت وجواز دلالته على النفي 29

3- أثر التقديم والتأخير في معاني الجملة المنفية 31

- تقديم المسند إليه على الفعل 32
- وقوع "كل " في حيّز النفي وعدمه 35
- وقوع " كاد" في حيّز النفي وعدمه 39

- خلاصة 42
- خاتمة 43
- قائمة المصادر والمراجع.....45